

# المسؤولية المجتمعية للمؤسسات

## المعايير الدولية والتجارب المقارنة

ماي 2018

تم إعداد هذه المذكرة بالتعاون مع منظمة محامون بلا حدود في إطار مشروعها "حوكمة الموارد الطبيعية"



## تقديم

لا يمكن أن تقوم علاقة المؤسسة بمحيطها إلا على أساس احترام جملة من المقتضيات القانونية والسلوكية التي من شأنها أن تعزز مسؤولية المؤسسة إزاء مجتمعها. فالمؤسسة تلتزم بتطبيق مجموعة من القواعد المتعلقة بتسييرها وبآليات أخذ القرارات داخلها إضافة إلى كيفية متابعة نشاطها والتصريح ببرامجها، غير أن هذه القواعد يجب أن ترفق بمجموعة من الآليات والتدابير التي تمكن المجتمع المحيط بالمؤسسة التمتع بحقوقه في بيئة سليمة وفي تنمية مستدامة من خلال تبني المؤسسة لسلوك مسؤول. وفي هذا الإطار، اتفقت أغلب المعاهدات الدولية المتعلقة بالشغل والمسائل الاجتماعية والبيئية على إرساء مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.

### 1. المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وفق منظمة العمل الدولية

جاء في تعريف منظمة العمل الدولية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات أن هذه المسؤولية تقوم على النظر في مؤثرات نشاط المؤسسة في محيطها وعلى تطبيق جملة من المبادئ سواء على مستوى طرق تسيير المؤسسة أو على مستوى علاقتها ببقية المتعاملين. فالمسؤولية المجتمعية هي مبادرة طوعية من المؤسسات وهي لا تقتصر فقط على مدى احترام المؤسسة للقوانين بل هي أشمل من ذلك.

#### خاصيات المسؤولية المجتمعية للمؤسسات

- الطوعية: تعتمد المؤسسات سلوكا مجتمعيا مسؤولا بغض النظر عن الواجبات المحمولى عليها قانونا
- اندراجها ضمن طرق تسيير المؤسسة
- عدم تعويض المسؤولية المجتمعية للمؤسسات لدور الدولة وعدم اضطلاعها بدور المفاوضات المشتركة وتدخلها في العلاقات المهنية

### 2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وفقاً لمعيار ISO26000

تم نشر معيار ISO26000 سنة 2010 ، و هو المعيار الدولي الوحيد المعتمد للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو معيار غير ملزم وطوعي. ويقدم المعيار مبادئ توجيهية للمؤسسات للعمل بطريقة مسؤولة اجتماعيا. يجدر التذكير أن تونس هي بلد مشارك في وضع المعيار عبر المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية INNORPI. يحترم هذا المعيار النصوص التأسيسية الرئيسية العالمية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولي.

كما يقدم مجالات العمل ذات الصلة التي ستحدّد المنظمة على أساسها الأولويات وتضع من خلالها الإجراءات الخاصة بها. ويعرض معيار ISO26000 المبادئ العامة السبعة التي تنبني عليها المسؤولية الاجتماعية. وهي:

- مبدأ المساءلة
- مبدأ الشفافية

- السلوك الأخلاقي
- الاعتراف بمصالح أصحاب المصلحة
- مبدأ احترام القانون
- والنظر في المعايير الدولية للسلوك
- احترام حقوق الإنسان.

## 1.2. تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات وفقاً للمعيار الدولي ISO 26000

المسؤولية المجتمعية و الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولياتها فيما يتعلق بآثار قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة مما يفضي إلى تبني سلوك أخلاقي وشفاف:

- يساهم في التنمية المستدامة والصحة والرفاهية في المجتمع
- يأخذ بعين الاعتبار توقعات الأطراف المعنية بالمسؤولية المجتمعية
- يحترم القوانين الجارية ويتماشى مع المعايير الدولية للسلوك
- يتم إدراجه داخل المؤسسة

## 2.2. كيفية إدراج برنامج المسؤولية المجتمعية للشركات وفقاً لمعيار ISO26000

- يجب أن تستند أي مبادرة وضعها المؤسسة في إطار مسؤوليتها المجتمعية إلى إجراءين أساسيين:
- تحديد المسؤولية المجتمعية (لتحديد آثار أنشطة وقرارات المؤسسة لتحديد قضاياها ذات الأولوية)
  - تحديد هوية أصحاب المصلحة والحوار معهم (بهدف تحديد مجال التأثير من بين أصحاب المصلحة)

## 3.2. مجالات المسؤولية الاجتماعية

يضبط معيار ISO 26000 سبع مجالات مركزية للمسؤولية المجتمعية التي يجب أن تأخذها المؤسسات بعين الاعتبار عند تنفيذ برامجها وهي:

- حوكمة المؤسسة: تحديد الهيكل في المؤسسة المعني بأخذ القرارات المتعلقة بمسؤوليتها المجتمعية
- حقوق الإنسان: الأخذ بعين الاعتبار المكانة المحورية للإنسان في المسؤولية المجتمعية
- العلاقات التشغيلية وظروف العمل: يعكس هذا الجانب العلاقة بين المشغل والموظفين فيما يخص عقود العمل والحوار الاجتماعي وآليات التمثيل المشترك
- البيئة: لكل مؤسسة من حيث نشاطها وموقعها وبنيتها تأثيراً على البيئة. وهو ما يمكن من تحديد علاقة المؤسسة بمحيطها
- الممارسات النزهية: ينبغي أن يضمن هذا الجانب مبادئ النزاهة والأمانة بين المؤسسة والأطراف المعنية مثل الحرفاء والمستهلكين والمنافسين
- المستهلك: تصبح الشفافية والمساءلة من الممارسات الأساسية مع تطور العلاقة بين المستهلكين والمنظمات.

- الالتزام المجتمعي / التنمية المجتمعية والمحلية: يتناول هذا الموضوع علاقة المؤسسة أو المنظمة بالمواقع والمجتمعات التي تعمل فيها

#### 4.2. تطبيق المسؤولية المجتمعية وفقا لمعيار ISO26000

يمكن أن نلخص المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى ثلاث خطوات رئيسية:

1. الجرد: وهي مرحلة تحدد خلالها المؤسسة النقاط الحرجة التي يجب ان تعمل عليها و ان تضعها في أولوياتها: هناك نقطتان أساسيتان يجب دراستهما في مرحلة الجرد: أولاً، معرفة موقع الشركة فيما يتعلق بالتشريعات (مدى احترامها القوانين السارية والالتزامها بالمعايير الدولية للسلوك، حقوق الإنسان، قانون العمل الدولي...)، ومن ناحية أخرى، مدى واقعية رؤية مسيري المؤسسة لها
2. النشر: مرحلة يتم فيها دمج أولويات العمل والالتزامات التي تم التعهد بها في تنظيم وهيكل المؤسسة
3. المساءلة: وهي الخطوة الأخيرة نحو تحقيق مبادئ المساءلة والشفافية من خلال إبلاغ المؤسسة للأطراف المعنية بأعمالها والالتزامات.

#### أمثلة عن الشركات التونسية التي تعاملت واستفادت من معيار ISO26000

- بنك الأمان
- شركة التونسية للكهرباء و الغاز (STEG)
- مختبرات SAIPH

#### 3. المسؤولية المجتمعية في العالم: بعض التجارب المقارنة

##### 1.3. القانون الأوروبي

أوصى التوجيه الأوروبي للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي عدد 2014/95 المنقح للتوجيه الأوروبي عدد 2013/34 المتعلق بنشر المعلومات غير المالية والمعلومات الأخرى المتعلقة ببعض المؤسسات الكبرى والمجمعات المؤسسات الكبرى بالرجوع إلى الأطر القانونية الداخلية والأوروبية في علاقة بمنظومة التسيير البيئي والتدقيق système de management environnemental et d'audit أو إلى الأطر الدولية مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات ومواصفات ISO26000 المعتمدة من قبل المنظمة الدولية للمعايير.

ويعرّف التوجيه الأوروبي المعلومة غير المالية بأنها كل معلومة متعلقة على الأقل بالمسائل البيئية والاجتماعية وبأجراء المؤسسة وبمدى احترام حقوق الإنسان وبمكافحة الفساد على أن تشمل هذه المعلومات:

- برامج المؤسسات والإجراءات التي سيتم اتخاذها لتنفيذها
- نتائج تنفيذ البرامج
- مؤشرات الأداء

### 2.3. فرنسا

من بين القوانين التي تقرّ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات نجد قانون الأحكام الاقتصادية الجديدة أو ما يعرف بقانون التقرير الاجتماعي والبيئي للشركات الفرنسية المدرجة بالبورصة الذي جاء تطبيقا لمقتضيات التوجيه الأوروبي المذكور أعلاه، وعلى هذه المؤسسات تقديم تقرير سنوي لأدائها على المستوى الاجتماعي والبيئي وفق معلومات خاصة بوضعية الأجراء (عدد الأجراء وطرق انتدابهم وإجراءات مرافقتهم وإدماجهم) وبإجراءات الصحة والسلامة وبالمشاريع الاجتماعية. كما يتضمن التقرير الوسائل المعتمدة في دراسة التأثير الجغرافي للمؤسسة من حيث التشغيل والتنمية الجهوية.

### 3.3. البرازيل

برزت المسؤولية المجتمعية للمؤسسات نتيجة عمل المنظمات الدولية وحملات حماية المحيط التي نظمتها عديد المنظمات بالبرازيل. كما أن دستور البرازيل لسنة 1988 أقر لأول مرة ضرورة العمل على حلّ المشاكل الاجتماعية والبيئية وعلى قيام النظام الاقتصادي على قيمة العمل والحريات الاقتصادية في كنف العدالة الاجتماعية.

كما كان لقمّة ريو لسنة 1992 دورا كبيرا في إطلاق الإصلاحات المتعلقة بالوضع الاجتماعي والبيئي وفي انتشار المسؤولية المجتمعية عبر نشر التقارير المتعلقة بهذه المسؤولية خاصة في مجال حماية البيئة. ويذكر أن نشر التقارير المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية في البرازيل غير إجبارية إلا أنه يوجد توجه تشريعي إلى إلزاميتها واعتماد نموذج التوازن الاجتماعي Social Balance Sheet Model الذي يتضمن ضرورة المعلومات الآتية:

- مرابيح المؤسسة
- المبالغ التي تم إنفاقها فيما يخص التدابير الاجتماعية داخل المؤسسة وخارجها
- المبالغ التي تم إنفاقها فيما يتعلق بالإجراءات البيئية
- معطيات متعلقة بالأجراء

ومن بين مجالات المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في البرازيل هو مدى احترام المؤسسة لقوانين حماية المستهلكين، فقد نظمت مجلة حماية المستهلكين على جملة من المبادئ التي تحمي حقوق المستهلك في سلامة المنتجات وهو ما جعل هذا المجال منطبقا على عديد القطاعات لعلّ أبرزها القطاع البنكي للحدّ من إقصاء مجموعة كبيرة من المواطنين من الانتفاع بالقروض. وقد أقر القضاء البرازيلي ضرورة أن يشتمل النشاط البنكي جملة من الإجراءات التي تعكس المسؤولية المجتمعية للبنوك عبر الانتفاع بالقروض الصغرى والتمويل الاجتماعي، وهي إجراءات تؤخذ بعين الاعتبار في تصنيف البنوك من حيث مسؤوليتها المجتمعية.

وفي الأخير، نمّدكم بجملة من المقترحات على مقترح القانون عدد 2018/28 في نسخته المعروضة على الجلسة العامة:

مقترح التعديل	الفصل الأصلي
<p>الفصل 2</p> <p>تنطبق أحكام هذا القانون على المنشآت العمومية والمؤسسات الخاصة.</p> <p>تحدد مساهمة المؤسسات المعنية في برامج المسؤولية المجتمعية بأمر حكومي وفق جملة من المعايير خاصة منها:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- طبيعة نشاط المؤسسة،</li> <li>- التأثيرات البيئية والاجتماعية للمؤسسة،</li> <li>- رقم معاملات المؤسسة وقيمة أرباحها،</li> <li>- تستثنى مرابيح المؤسسات المعاد استثمارها.</li> </ul>	<p>الفصل 2</p> <p>تنطبق أحكام هذا القانون على المؤسسات العمومية والخاصة.</p> <p>تحدد مساهمة المؤسسات المعنية في برامج المسؤولية المجتمعية بأمر حكومي وفق جملة من المعايير خاصة منها:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- طبيعة نشاط المؤسسة،</li> <li>- التأثيرات البيئية والاجتماعية للمؤسسة،</li> <li>- رقم معاملات المؤسسة وقيمة أرباحها،</li> <li>- تستثنى مرابيح المؤسسات المعاد استثمارها.</li> </ul>
<p>الفصل 4</p> <p>تحدث بمقتضى هذا القانون لجنة قيادة جهوية للمسؤولية المجتمعية تحدد أولويات التدخل طبقا للفصل 3 أعلاه.</p> <p>تعد اللجان تقريرا سنويا حول تنفيذ مشاريع المسؤولية المجتمعية.</p> <p>تضبط تركيبة اللجنة واختصاصاتها بأمر حكومي.</p>	<p>الفصل 4</p> <p>تحدث بمقتضى هذا القانون لجنة قيادة جهوية للمسؤولية المجتمعية تحدد أولويات التدخل طبقا للفصل 3 أعلاه.</p> <p>تضبط تركيبة اللجنة واختصاصاتها بأمر حكومي.</p>

## الفصل 5

تتولى المؤسسة المعنية وفق الفصل 2 أعلاه متابعة المسائل المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية واقتراح المشاريع ومتابعتها بالتنسيق مع اللجنة الجهوية.

يمكن للمؤسسة المعنية تنفيذ مشاريعها المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية بعد أخذ برأي اللجنة الجهوية.

تسهر المؤسسات على نشر التقارير المتعلقة بالبرامج التي تم تنفيذها للعموم والتعريف بها.

## الفصل 5

تتولى المؤسسة المعنية وفق الفصل 2 أعلاه متابعة المسائل المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية واقتراح المشاريع ومتابعتها بالتنسيق مع اللجنة الجهوية.

يمكن للمؤسسة المعنية تنفيذ مشاريعها المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية بعد أخذ برأي اللجنة الجهوية.

تتولى المؤسسات على نشر التقارير المتعلقة بالبرامج التي تم تنفيذها للعموم والتعريف بها.

## الفصل 6

يحدث برئاسة الحكومة مرصد المسؤولية المجتمعية يتولى:

-متابعة برامج المسؤولية المجتمعية ومراقبة مدى تطابقها مع مبادئ الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

-النظر في التقارير النهائية المقدمة اليه سنويا من اللجان الجهوية.

-اعداد تقرير سنوي حول وضع المسؤولية المجتمعية يحيله الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة.

-اسناد جائزة سنويا لأفضل مؤسسة في اطار مبدأ المسؤولية

## الفصل 6

يحدث برئاسة الحكومة مرصد المسؤولية المجتمعية يتولى:

-متابعة برامج المسؤولية المجتمعية ومراقبة مدى تطابقها مع مبادئ الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

-النظر في التقارير النهائية المقدمة اليه سنويا من اللجان الجهوية و

مدى تطابقها مع تقارير المؤسسات

-اعداد تقرير سنوي حول وضع المسؤولية المجتمعية يحيله الى رئيس

الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة و رئيس



المجتمعية.

-العمل ع مقيق التوازن بين الجهات والتميز الإيجابي في برامج  
المسؤولية المجتمعية وفق الفصل 12 من الدستور.  
تضبط تركيبة المرصد وتنظيمه وتسييره بأمر حكومي.

المجلس الأعلى للجماعات المحلية و ينشره للعموم.

-اسناد جائزة سنويا لأفضل مؤسسة في اطار مبدأ المسؤولية  
المجتمعية.

-العمل على تحقيق التوازن بين الجهات والتميز الإيجابي في برامج  
المسؤولية المجتمعية وفق الفصل 12 من الدستور.  
تضبط تركيبة المرصد وتنظيمه وتسييره بأمر حكومي.